

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والمعارف العمومية، تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (ح.١)

نائب وزير المالية والاقتصاد
رئيس مجلس الوزراء
على الجريتلى
محمد نجيب لواء (ح.١)

وزير المعارف العمومية (بالتبابة)

عباس مصطفى عمار

قانون رقم ٤٤٣ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ قسم ٥ (وزارة الخارجية) (بأعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ٣٠٠٠٠٠ ج (ثلاثون ألف جنيه) لمواجهة نفقات وند مصر لدى الجمعية العالمية للأمم المتحدة في دورتها الثامنة العادية بنيويورك .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من ربط المصروفات غير المنظورة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والخارجية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (ح.١)

وزير الخارجية
نائب وزير المالية والاقتصاد
رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (ح.١)
على الجريتلى
محمود فوزى

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف فقرة جديدة إلى المادة ٤ من الجلول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بنصها الآتي :

"ويعفى من هذا الرسم شهادات بيع الأقطان (جزء "أ" وجزء "ب") التي تعطى بالجمان للزارع والمشتري والمتخصص عليها في قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٣ ."

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (ح.١)

نائب وزير المالية والاقتصاد
رئيس مجلس الوزراء
على الجريتلى
محمد نجيب لواء (ح.١)

قانون رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢ قسم ٨ (وزارة المعارف العمومية) فرع ١ (الديوان العام والمناطق) (بأعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ٢٠٣٤ ج (ألفان وأربعة وثلاثون جنيا) من أصل التكاليف المقدرة بمبلغ ٥٧٠٠ ج لإنشاء مباني مدرسة جبل الأولياء ومساكن المدرسين بها .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الثالث من ميزانية القسم المذكور عن السنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢